معالي المحافظ لملحق «الإندبندنت» البريطانية «وورلد ريبورت»

# تنوع القنوات الاقتصادية هو الحل لبناء مصادر ربحية قوية بما يضمن عائدات قيمة

أوضح الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي، محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، أن المؤسسة العامة للتقاعد هي مؤسسة حكومية تقدّم التأمين الاجتماعي لموظفي الدولة، وهي ليست مرتبطة بهيئة مالية حكومية، والمؤسسة ملك للموظفين الحكوميين المدنيين والعسكريين المتقاعدين.

جاء ذلك في تصريحات لملحق صحيفة «الإندبندنت» البريطانية «وورلد ريبورت» بتاريخ ٢٢ سبتمبر، وذلك ضمن تقرير عن المؤسسة العامة للتقاعد ومشاريعها الاستثمارية العملاقة. وجاء التقرير تحت عنوان: «مدينة الأحلام: حقيقة في القرن ٢١».

وأضاف معالي المحافظ: أن لدينا في الوقت الحالي حوالي ٧٨٤٠٠٠ مستفيد، بما فيهم زوجات المتقاعدين المتوفين وعوائلهم، موضحًا أن توفير المعاشات لموظفي الدولة المتقاعدين وعائلاتهم يتطلب مصادر مالية ضخمة، وأي هيئة تحمل هذا العبء مطالبة بإيجاد السيولة الكافية لتغطية هذه المسؤولية. وقال معالي المحافظ: إن المؤسسة استطاعت منذ إنشائها في عام ١٩٥٨ حتى الآن تقديم ١٩٥ بليون ريال سعودي (أي ما يقارب ٢٥ بليون جنيه إسترليني) لتفيد أكثر من ١,١ مليون متقاعد وذويهم.

وأضاف الأستاذ الخراشي أن المستحقات تدفع بصورة تلقائية للحسابات البنكية للمستفيدين، وتقوم الهيئة بتسريع العملية وتنظيمها عن طريق نظام الحاسب الآلي. وبينما يستقبل مركز الاتصالات الاستفسارات عن طريق الهاتف، وقد تم تطوير الخدمة بفتح ٤٦ مكتبًا فرعيًا حول المملكة. وجميع الفروع مجهزة بأحدث تقنيات الاتصال، وبالأخص أحدث أجهزة الماسحات الضوئية لكل المستندات.

بالإضافة إلى أهداف المؤسسة السابقة فهي تعمل بنشاط على تطوير مصادرها المالية من خلال المشاريع، والأنشطة الاستثمارية. وبما أن النفقات الشهرية تصل لـ١,٩ بليون ريال سعودي (٢٥١ مليون جنيه إسترليني)، فإن المؤسسة تحتاج إلى الوصول لعائد ربحي بما لا يقل عن ٦٪ إلى ٧٪. وأشار معالي المحافظ في حديثه لملحق الصحيفةالبريطانية أن تنوع القنوات الاقتصادية هو الحل لبناء مصادر ربحية قوية بما يضمن عائدات قيمة. وقال: إن الهيئة الإدارية برئاسة معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف تلعب دورًا مسانداً في إنشاء مشاريع مبتكرة، ما يتيح الاستقرار والثبات للاستثمارات بدون التركيز على فئة استثمارية بعينها، سواء محلية أو أجنبية. واستطرد قائلاً: إننا نريد التنوع في الاستثمار لنحصل على جملة مصادر استثمارية قوية تحقق للمؤسسة عوائد قيمة، ما يسمح لتعويض المصادر الأساسية.

ومن بين المشاريع المتعددة، حاليًا، مشروع لتطوير ٢,٧ مليون متر مربع في جدة، ليكون منطقة سكنية أو تجارية. ومشروع لتأسيس هيئة تمويل عقارية ضخمة للمساهمين في الهيئة، بالإضافة إلى مشروع الاستثمار العقاري.

أما أشد المشاريع جذبًا لانتباه الإعلام، مؤخرًا، فهو مركز الملك عبدالله المالي، ومجمع تقنية المعلومات والاتصالات.

وأول هذه المشاريع هو مركز مالي واستثماري مستقل مؤسس بأحدث التقنيات، ليكون المرجع لأهم المراكز المالية والشركات في المملكة، بالإضافة إلى توفير الخدمات الأساسية كالاتصال الإلكتروني، ومركز للمعلومات، وفنادق، ومساكن.

كما سيضم مجمع تقنية المعلومات والاتصالات (الممولة بالكامل من قبل المؤسسة العامة للتقاعد) مركزًا للأبحاث والتطوير، ومباني صغيرة أو متوسطة لاستثمار المخاطر محليًا أو عالميًا، بالإضافة إلى مختبرات تقنية لأعمال مجمع تقنية المعلومات الكبرى.

# المؤسسة تنظم ندوة عن الرقابة الداخلية في أجهزة التقاعد والتأمينات بدول الخليج

تنظم المؤسسة العامة للتقاعد في الفترة من ٢٢-١٤٢٨/١٠/٢٣هـ الموافق ٣-٢٠٠٧/١١/٤م الندوة الدورية الخامسة في مجال التقاعد والتأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي بعنوان: «دور الرقابة الداخلية في أجهزة التقاعد والتأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، وذلك بناء على قرار الاجتماع الدوري السادس لرؤساء أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي انعقد في دولة الكويت خلال الرابع والخامس من شهر ديسمبر ٢٠٠٦، بعقد الندوة الدورية الخامسة في المملكة العربية السعودية باستضافة المؤسسة.

وتهدف الندوة في إطارها العام إلى تبادل الآراء والخبرات بين الدول الأعضاء، وإجراء المناقشات من خلال التقارير الموضوعية للتعرف على المهام والاختصاصات الحديثة للرقابة الداخلية، وكذلك عرض التجارب الوطنية للدول الأعضاء في هذا المجال. وتناقش الندوة الدورية الخامسة عدة محاور منها:

- أهمية الرقابة الداخلية في أجهزة التقاعد والتأمينات الاجتماعية.
- موقع وحدة الرقابة الداخلية في الهيكل التنظيمي في أجهزة التقاعد

واختتم معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي، محافظ المؤسسة العامة للتقاعد حديثه قائلاً: «من بداياتنا فضلنا مشاريع استراتيجية، وغير تقليدية، فنحن لا نرغب في منافسة القطاع الخاص، لذلك ركزنا على المشاريع الكبرى التي تعود بالفائدة على الوطن، وتخلق بيئة تتناسب مع مكانة المملكة).

وقد نشر ملحق الإندبندت صورًا مصاحبة للموضوع لمعالي الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، وصورة لمجسم مركز الملك عبدالله المالي، ومجمع مركز الملك عبدالله المالي التجاري.

**مركز الملك عبدالله المالي**

وفي الصفحة نفسها ، نشرت الصحيفة تقريرًا آخر عن مركز الملك عبدالله المالي وجاء تحت عنوان: مركز الملك عبدالله المالي يضع المملكة العربية السعودية في الخارطة البنكية العالمية، وقد نشر مع التقرير صورة لمعالي الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي، محافظ المؤسسة العامة للتقاعد.

City of dreams, made a 21st century reality

'Putting Saudi Arabia on the world banking map'

صورة لتقرير ملحق الإندبندت

وقال التقرير في بدايته إن للمملكة العربية السعودية سجلاً جيدًا في قطاع الأعمال. فسوق الأسهم السعودية (تداول) واحدة من أكثر الأسواق تطورًا تقنيًا في العالم، وأكبرها تداولاً في الشرق الأوسط. وتملك الدولة أكبر القطاعات البنكية وأكثرها تطورًا تقنيًا، بالإضافة إلى امتلاكها أكبر إدارة للأصول البنكية في المنطقة. ومن جهة الاستثمارات الأجنبية فهيئة السوق المالية CMA قد أسست عام ٢٠٠٤، وقد حددت ووضعت المعايير للتنظيم والشفافية، لذلك فلا يستغرب أن تكون السعودية قريبًا مرجعًا لأكثر المراكز تطورًا واستقلالاً اقتصاديًا في الشرق الأوسط.

وبموافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله سيكون المركز المسمى باسمه آخر الخطوات المدروسة بدقة لزرع برامج الاستثمار الأكثر عصرية.

وأضافت الصحيفة في تقريرها: أن الموقع المختار يمتد بمساحة ١,٦ مليون متر مربع، وهو، بحق، مركز مالي خلاب، فقد تم استدعاء الخبراء من قبل المؤسسة العامة للتقاعد المالكة والمطورة للمشروع. وهم يعملون على تصميم العمل وتطويره على المشروع، لتكتمل الخطة الأساسية بنهاية هذا العام، ما يتيح البدء الفوري للتأسيس والبناء.

وفي مقابلة مع معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي، محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، أوضح للصحيفة قائلاً: بالإضافة إلى انتقال تداول، وهيئة السوق المالية CMA، وهيئات اقتصادية كبرى، ستحوي المدينة الكثير من مقدمي الخدمة الاقتصادية. وقد أبدت الهيئات الاستثمارية الأجنبية الموجودة في المملكة رغبتها في الانتقال إلى المدينة، والتي ستكون مركزًا نشطًا للأعمال. وقد أخذت بعين الاعتبار أهمية البنية التحتية. وقد شمل التصميم خدمة الاتصال الإلكتروني، ومركز معلومات، وطرق إضافية للمطار وللمدينة، ومساكن، وفنادق، ومتاجر، ومركز اجتماعات، ومسجد. كما ستوفر أكاديمية التدريب المالي تدفقًا ثابتًا للعاملين المدربين. وبمجرد بدء التأسيس الفعلي، ستوجد مئات الوظائف خلال فترة ثلاث السنوات.

أما مجمع التقنية والمعلومات TIC فهي، أيضًا، مشروع تمتلكه المؤسسة العامة للتقاعد، وهي منطقة عالية التقنية تلازم عادة المراكز المالية المشابهة في العالم. وستكون مدعمة بالبنية التحتية لأحدث التطورات التقنية، والمعلوماتية. وستشمل مركزًا للأبحاث، ومعامل إنتاجية، وتقنية معلوماتية كميكروسوفت العربية، والتي طلبت موقعًا لها في المدينة. كما سيتم انتقال الهيئة السعودية للمعلومات والتقنية والاتصالات، انتيل Intel وسيسكو CISCO، وكثير من الهيئات المعلوماتية التقنية صغيرها وكبيرها يتوقع لها أن تتبع لتتمركز في المجمع.

وأشار في نهاية تصريحه إلى أن مجمع تقنية المعلومات سيلعب دورًا قويًا في تطوير اقتصادنا المحلي، وستساعد في خلق صناعة تقنية عالية، ووظائف جديدة، واستقطاب الرأسمال الأجنبي، وزيادة المنافسة المحلية والوطنية». ■

والتأمينات الاجتماعية، وعلاقتها بالإدارة العليا والوحدات الأخرى في هذه الأجهزة.

- اختصاصات وحدة الرقابة الداخلية وصلاحيتها ومسؤولياتها.
- تنسيق الدور الرقابي لوحدات الرقابة الداخلية في أجهزة التقاعد والتأمينات الاجتماعية مع الأدوار الرقابية للأجهزة الرقابية الحكومية التي تمارس رقابة نظامية على مثل هذه المؤسسات.
- الرقابة الداخلية في أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية وفق المعايير المحاسبية الدولية.

وتأتي هذه المحاور لتسهم في متطلبات أجهزة التقاعد والتأمينات الاجتماعية من رقابة فاعلة تضمن صحة النظم الرقابية وسلامتها، نظرًا للمبالغ الضخمة التي تدفع مقابل الاشتراكات، وكذلك المبالغ الكبيرة التي تصرف للمستفيدين من هذه الأنظمة، إضافة إلى مجال الاستثمارات المختلفة التي تتطلب وجود خطوات وإجراءات رقابية قوية وحديثة، وتوفير المعلومات للمختصين في هذا المجال لمواجهة التحديات التمويلية الكبيرة التي تتطلب وجود خطوات وإجراءات رقابية مختلفة وفاعلة تضمن صحة النظم الرقابية وسلامتها، والنظم الأساسية التي تحكم العمل المؤسسي. وسوف تقوم الجهات المشاركة بتقديم أوراق عمل وهي:

- ورقة الدكتور عبدالرحمن الحميد.
- ورقة الدكتور زاهر رمحي.
- الورقة المقدمة من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- الورقة المقدمة من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بمملكة البحرين.
- الورقة المقدمة من الهيئة العامة لصندوق التقاعد بمملكة البحرين.
- الورقة المقدمة من المؤسسة العامة للتقاعد بالمملكة العربية السعودية.
- الورقة المقدمة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية.
- الورقة المقدمة من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بسلطنة عمان.
- الورقة المقدمة من صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية بسلطنة عمان.
- الورقة المقدمة من الهيئة العامة للتقاعد والمعاشات بدولة قطر.
- الورقة المقدمة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدولة الكويت. ■